



## Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



### The impact of international financing sources on enhancing the performance of the banking sector in Iraq

Ali Mohammed Karim\*, Abdul Razzaq Hamad Hussein

College of Administration and Economics/University of Tikrit

#### Keywords:

International Finance, Foreign Direct Investment, Banking Sector, Iraq, ARDL Model, External Loans, Credit, Liquidity.

#### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received	11 Jun. 2025
Received in revised form	10 Jul. 2025
Accepted	23 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Ali Mohammed Karim**

College of Administration and  
Economics/University of Tikrit



**Abstract:** This study aims to analyze the impact of international financing—represented by foreign direct investment (FDI), international aid, and external loans—on selected indicators of the banking sector in Iraq. The analysis is conducted using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model over the study period. The importance of this research lies in evaluating the effectiveness of external funding sources in supporting the financial sector and contributing to monetary stability under Iraq's ongoing economic challenges. The results indicate a statistically significant positive relationship between FDI and both credit to the private sector and private deposits in the long run. This highlights the role of FDI in promoting banking sector growth and financial stability. In contrast, international aid exhibited a limited positive effect in the short run, with no significant impact in the long run. External loans were found to have negative effects on certain banking indicators, particularly in the short term, raising concerns about their contribution to financial stability. The study concludes that strengthening foreign direct investment is a strategic option for developing Iraq's banking sector. Conversely, overreliance on external loans may undermine the efficiency of the financial system. Accordingly, the study recommends adopting balanced economic policies that focus on attracting productive foreign capital, enhancing the effective use of aid, and minimizing the adverse effects of foreign borrowing—all aligned with Iraq's goals for economic growth and financial stability.

## أثر مصادر التمويل الدولي في تعزيز أداء القطاع المصرفي في العراق

عبدالرزاق حمد حسين

علي محمد كريم

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

### المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر التمويل الدولي، ممثلاً بالاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الدولية، والقروض الخارجية، على بعض مؤشرات القطاع المصرفي في العراق، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) خلال مدة الدراسة، وتكمن أهمية البحث في الكشف عن فعالية مصادر التمويل الخارجي في دعم القطاع المالي وتحقيق الاستقرار النقدي في ظل المشاكل التي تواجه الاقتصاد في العراق. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي وكل من الائتمان الممنوح والودائع لدى القطاع الخاص، مما يعكس الدور الفاعل لهذا المصدر من التمويل في دعم استقرار القطاع المصرفي وتوسع أنشطته. في المقابل، تبين أن المساعدات الدولية لها تأثير إيجابي محدود في الأجل القصير، لكنه غير معنوي على المدى الطويل، مما يقلل من فاعليتها كأداة دعم مستدامة للقطاع المصرفي. أما القروض الخارجية، فقد ارتبطت بتأثيرات سلبية على بعض المؤشرات، لا سيما في الأجل القصير، وهو ما يثير أسئلة حول جدواها في تحقيق الاستقرار المالي، وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي يمثل خياراً استراتيجياً لتطوير القطاع المصرفي في العراق، بينما قد يؤدي الاعتماد المفرط على القروض الخارجية إلى إضعاف كفاءة النظام المصرفي. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية متوازنة تُركّز على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المنتجة، ورفع كفاءة استخدام المساعدات الدولية، والحد من الآثار السلبية للقروض الخارجية، بما يحقق الأهداف المرجوة للنمو والاستقرار الاقتصادي في العراق.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع المصرفي.

### المقدمة

مثل القطاع المصرفي حجر الزاوية في البناء الاقتصادي لأي دولة، لما له من دور رئيس في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. ويكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة في الدول النامية، ومنها العراق، رغم ما يواجهه من تحديات هيكلية وأمنية واقتصادية.. في ظل محدودية الموارد المالية الداخلية والاحتياجات المتزايدة لتمويل المشاريع التنموية، بات من الضروري البحث عن مصادر تمويل خارجية ترفد الاقتصاد الوطني وتدعم قدرات القطاع المصرفي. وهنا تتجلى أهمية التمويل الدولي بمختلف أشكاله من استثمار أجنبي مباشر، ومساعدات دولية، وقروض خارجية—كألية لتعزيز كفاءة العمل المصرفي، وزيادة مرونته، وقدرته على توفير خدمات مالية تواكب التطورات العالمية.

**مشكلة البحث:** يُعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية في دعم الاستقرار المالي وتعزيز النشاط الاقتصادي في مختلف الدول، ولا سيما في العراق، حيث يمثل الوسيط المالي الأهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار. ونظرًا لما يواجهه هذا القطاع من تحديات تتعلق بالكفاءة والتمويل والتطوير، فإن البحث في سبل دعمه وتحسين أدائه يُعد أمرًا ضروريًا ومستمرًا، وفي هذا السياق تبرز مصادر التمويل الدولي – كالاستثمار الأجنبي، والمساعدات الدولية، والقروض

الخارجية – كأدوات تمويلية قد تُسهم في تعزيز قدرات القطاع المصرفي وتحسين أدائه. وعليه، يتناول هذا البحث دراسة أثر تلك المصادر على القطاع المصرفي العراقي، من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الآتية:

❖ ما هو أثر مصادر التمويل الدولي على تطوير القطاع المصرفي في العراق؟

#### أهمية البحث:

1. هناك أهمية للتمويل الدولي بوصفه أحد الأدوات الرئيسة في دعم الاقتصادات الوطنية، من خلال نقل رؤوس الأموال عبر الحدود، وتوفير مصادر تمويل إضافية يمكن توجيهها نحو الاستثمار، بما يعزز الاستقرار المالي ويحفز النمو الاقتصادي، خصوصاً في الدول النامية.
2. أهمية القطاع المصرفي في العراق، بعده أحد الركائز الحيوية للاقتصاد الوطني، إذ يقوم بدور محوري في تعبئة المدخرات، وتقديم الخدمات المالية، وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما إن تطوير هذا القطاع ورفع كفاءته يُعد عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن هنا، تسعى الدراسة إلى الربط بين هذين الجانبين، من خلال تحليل أثر مصادر التمويل الدولي على أداء القطاع المصرفي العراقي، بما يوفر رؤية علمية تسهم في رسم سياسات اقتصادية ومالية أكثر فاعلية..

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحليل أشكال التمويل الدولي ودور مؤسسات التمويل الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية.
2. تقييم أبعاد جودة الخدمات المصرفية وأثرها في تحسين كفاءة القطاع المصرفي.
3. دراسة واقع القطاع المصرفي العراقي وتحديد متطلبات تطويره بما ينسجم مع المعايير المصرفية الحديثة.

#### فرضية البحث:

1. ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سرعة استجابة القطاع المصرفي في العراق للمتغيرات الاقتصادية.
  2. كيف تسهم المساعدات الدولية في تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي العراقي.
- منهجية البحث:** تم اعتماد المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من العام إلى الخاص، بهدف تحليل الإطار العام لمصادر التمويل الدولي وصولاً إلى تشخيص العوامل المسببة لتأثيرها. فضلاً عن استخدام الأسلوب القياسي لقياس أثر تلك المصادر على القطاع المصرفي وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بينهما بصورة كمية ودقيقة.

#### حدود البحث:

الحدود المكانية: عدد من المصارف في العراق.

الحدود الزمانية: المدة ما بين (2004-2023).

#### المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الدولي

أولاً. مفهوم التمويل الدولي: من أهم مفاهيم التمويل، المفهوم الذي طرحه "موريس دوب" فهو في الواقع ليس سوى وسيلة أو أداة لتعبئة الموارد الحقيقية الموجودة، أما مفهوم "بيش" فيعرفه على أنه الامداد بالأموال المطلوبة في الأوقات المناسبة أو وقت الحاجة لتلك الأموال، أو أنه تأمين الأموال النقدية المطلوبة لدفع وسداد أو تطوير مشروع سواء عام أو خاص، أما التمويل الدولي فيمثل توفير الأموال المطلوبة من أجل القيام بالمشاريع الاقتصادية وتطوير المشاريع القائمة (الجباري، 2009: 4).

ويمكن تعريف التمويل الدولي بأنه تلك الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمختلف مؤسساته المتعددة الأطراف، الرسمية منها والخاصة وكذلك تلبية متطلبات انتقال رؤوس الأموال الدولية سواء التي تتجه لغايات تسوية اختلال موازين المدفوعات، أو لغايات تمويل التنمية، أو لغايات ذاته تخص فرص الفوائد والعوائد (الموصل، 2003: 21).

**ثانياً. أهمية التمويل الدولي:** في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت مسألة التمويل الدولي من القضايا الجوهرية التي تفرض نفسها بقوة على مختلف دول العالم، لا سيما الدول النامية التي تراوح تحديات هيكلية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المنشود. فالتمويل الدولي لم يعد مجرد وسيلة لسد العجز المالي، بل تحول إلى أداة استراتيجية لتعزيز التنمية، وتحديث البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع المصرفي. ومن هنا تتأكد الحاجة إلى دراسة التمويل الدولي لا بوصفه خياراً ثانوياً، بل كأداة فاعلة ومتكاملة ضمن استراتيجيات النهوض بالقطاع المصرفي وتحديثه وفق المعايير العالمية. ويمكن إيضاح أهمية التمويل الدولي من خلال الآتي:

1. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية: تبرز أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية من خلال دوره في دعم البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في تحسين مستويات المعيشة، إلى جانب تقليص الفجوة التمويلية بين حجم الاستثمارات المطلوبة ومستوى المدخرات المحلية المتاحة. كما يُعد التمويل الدولي أداة لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، سواء من خلال السحب من الاحتياطيات أو عبر اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، الذي يمكن أن يسهم بدوره في نقل التكنولوجيا، وتوفير الخبرات الفنية، وتعزيز اندماج الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدلات الإنتاج والتشغيل، فضلاً عن تحسين جودة المنتجات (الزعيبي، 2021: 11).

2. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة لهذا التمويل: وفق وجهة نظر هذه الدول، فإن هناك سيادة للأطراف والدوافع السياسية في تحديد اتجاهات التمويل المتدفق من مصادر رسمية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف، ومن خلال التمويل الدولي تسعى الدول المانحة له للوصول إلى أهداف عدة من بينها الآتي (جمال، 2016: 13).

أ. أنها تحاول أن تقوم بتصريف الفوائض في السلعة التي لديها،  
ب. كما تعمل على زيادة صادراتها وتشغيل أكبر عدد ممكن من شركاتها الوطنية في مجالات النقل والتأمين والمقاولات فضلاً عن مكاتب الخبرة المختلفة،  
ج. كما تحاول تحسين صورة الدول المانحة أمام المجتمع الدولي، بحيث تظهر وكأنها بلد يحاول يقوم بمحاربة الفقر في العالم، أنها تعمل على توفير الحماية لمصالح عدد من القطاعات الإنتاجية.  
3. أهمية التمويل الدولي على الصعيد العالمي: تأتي أهمية هذا النوع من التمويل على الصعيد العالمي في الأهداف الآتية (بضيايف، 2019: 10-11):

أ. تأمين السيولة المالية الدولية المطلوبة على المستوى الدولي.  
ب. تأمين أداة ملائمة بغية قياس مستوى النشاط الاقتصادي في أغلب البلدان عبر أسواق المال، إذ تشكل أسواق المال مصدراً مناسباً من أجل توظيف الأموال واستثمارها، كما تمثل منبعاً لموضوع تمويل التجارة والاستثمار على المستوى الدولي.

ج. يقوم هذا النوع بتمويل حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات، بمعنى أنه في حالة وجود أي قصور في عملية التمويل تسبب انكماش العلاقات الاقتصادية بين البلدان، وهذا الأمر يسبب تراجع القطاع الخارجي ضمن تلك البلدان، وعلى أساس أن القطاع الخارجي يعد المحرك الأساسي للنمو فإن تراجعها سوف يسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مجموعة من المشكلات، ومن أمثلة تلك المشكلات انخفاض الإنتاج المخصص للتصدير، أو انخفاض السلع المطلوب أن تستورد لغايات الاستثمار أو لغايات الاستهلاك.

### المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للقطاع المصرفي

أولاً. مفهوم القطاع المصرفي: ليس هناك تعريف أو مفهوم محدد للمصارف، وذلك نتيجة التنوع الكبير لمساهمتها في النشاط الاقتصادي، لذلك تعددت التعريفات الخاصة بالمصارف ولعل أبرزها هو التعريف الذي يرى بأن المصارف تمثل مؤسسات تتعامل أو تتاجر بالائتمان أو الديون، والدين هو الأساس الهام الذي يقوم ويستند إليه المصرف التقليدي في أداء عمله ووظائفه، أما الائتمان فهو الثقة التي تربط كل من الدائن بالمدين، إذ يتم بموجبها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في وقت لاحق، فالائتمان على العموم منح فترة أو مدة من الوقت من قبل الدائن إلى الطرف المدين بحيث يجب على المدين في آخر الفترة سداد أو دفع الدين المستحق عليه، ويعرف المصرف بأنه أحد المؤسسات المالية الوسيطة، إذ إن المصرف يمثل وسيط بين المودعين والمستثمرين، فهو يستند بعمله على قبول الودائع من المدخرين وتحويلها للمستثمرين بكافة شخصياتهم الاعتبارية من أشخاص أو مؤسسات أو أي جهات أخرى، ويعطي المصرف سعر فائدة على النقود التي تودع لديه، بالمقابل فإنه يحصل على فائدة على النقود من خلال الأرباح التي يحصل عليها عند اقراضه للودائع إلى المستثمرين، ويجب أن تتحدد الفترة الزمنية التي يتم فيها سداد النقود المقترضة مع أخذ سعر الفائدة المتفق عليه والمحدد (الحجماني، 2014: 112-113).

ثانياً. التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي نذكر الآتي (سعد، 2015: 34-35):

1. الأزمة الخاصة بالسيولة: نتيجة التداعيات الخاصة بظروف الاقتصاد الخارجي والتي تمثلت بانخفاض قيمة النفط بمقدار (60%)، فضلا عن الظروف الداخلية في العراق المتمثلة بالظروف السياسية والأمنية والهدر في المال العام نتيجة الخلل الإداري، وعدم توفر الاحتياطات المالية تحت تصرف الحكومة كل ذلك تحول إلى أزمة سيولة خانقة، تجلى تأثيرها بوضوح على المصارف مما جعل المصارف في أزمة حقيقية تؤدي إلى حدوث انهيارات لأغلب المصارف الأهلية في حال لم يتم معالجتها بالتدخل السريع.
2. الديون المتعثرة: بسبب الظروف التي عاشها العراق نتيجة الحرب واجه القطاع المصرفي الحكومي والخاص مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من سداد ديونهم في تواريخ الاستحقاق، مما انعكس على حجم السيولة التي وصلت للحدود الدنيا لدى المصارف، وهذا الأمر يزيد من مخاطر تعرضها للانهيار بسبب الإفلاس.
3. القصور في الإطار القانوني والتشريعي: يواجه القطاع المصرفي في العراق إشكالات جوهرية تتعلق بالبيئة القانونية الناظمة لنشاطه، لا سيما ما يرتبط بقانون المصارف رقم (4) لسنة (2004)، الذي يتضمن العديد من القيود على نشاط الاستثمار المصرفي. وقد انعكس ذلك سلباً على قدرة المصارف على أداء دور فاعل في دعم التنمية الاقتصادية، مما جعل إسهامها محدوداً وضعيفاً في هذا الجانب.

4. ضعف تنفيذ القرارات الحكومية الداعمة للقطاع المصرفي: يعاني القطاع المصرفي من قصور واضح في تنفيذ القرارات الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة، خصوصاً تلك التي أقرت من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى دعم وتطوير الجهاز المصرفي. ويعود ذلك إلى ضعف أداء الأجهزة التنفيذية، مما حال دون تفعيل تلك السياسات وانعكاسها إيجابياً على الواقع المصرفي.
5. عدم مواكبة النظم المصرفية الحديثة: لا تزال البنية التحتية المصرفية والإدارية في العراق تعاني من التخلف عن مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الصيرفة ونظم المعلومات، على الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي في هذا الإطار. وقد أدى هذا التأخر إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين المصارف العراقية ونظيراتها في الدول الإقليمية والعالمية، مما يحد من كفاءتها التنافسية.

### المحور الثالث: تحليل أثر مصادر التمويل الدولي في تطوير القطاع المصرفي في

#### العراق للمدة 2004-2023. باستخدام منهجية ARDL

**المطلب الأول: وصف وصياغة النموذج القياسي المستخدم في الدراسة:** اعتمدنا في الدراسة على بيانات ربع سنوية بعدد (80) مشاهدة للمدة (2004-2023) باستخدام معادلة البرنامج لأنها تساعد على زيادة عدد المشاهدات من جهة، ومن جهة أخرى لدراسة التغيرات على طول فصول السنة لأن مؤشرات مصادر التمويل الدولي والقطاع المصرفي في العراق متذبذبة.

**أولاً. المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث:** بعد الاطلاع على الدراسات السابقة واجراء عمليات المسح على متغيراتها، فقد تم حصر أكبر عدد من المؤشرات التي لها التأثير مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي، أما عن مصادر بيانات هذه المتغيرات فقد تم تجميعها من منشورات البنك المركزي العراقي والجدول أدناه يوضح متغيرات الدراسة وكالاتي:

جدول (1): التمثيل الرمزي للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

ت	اسم المؤشر	رمز المؤشر	نوع المؤشر
1	الاستثمار الاجنبي	X1	المتغير المستقل مصادر التمويل الدولي
2	المساعدات الدولية	X2	
3	القروض الخارجية	X3	
4	الاتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	Y1	المتغير التابع القطاع المصرفي
5	ودائع القطاع الخاص	Y2	
6	العملة داخل المصرف	Y3	

المصدر: أعداد الباحث.

ويمكن توضيح هذه المتغيرات وكما يأتي:

1. المتغيرات المستقلة: (مؤشرات مصادر التمويل الدولي):
  - أ. الاستثمار الأجنبي: وهو تدفق رأس المال من دولة إلى أخرى بهدف إقامة علاقات تجارية دائمة بحيث يمتلك المستثمر حصة في الشركة الاجنبية تمكنه من التأثير في قراراتها الادارية (Gordon, 2013)
  - ب. المساعدات الدولية: وهي نقل الموارد المالية أو العينية من دولة أو منظمة دولية إلى دولة أخرى بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة (Mosse, 2011: 23).

ج. القروض الخارجية: وهي الموارد المالية التي تستدينها الحكومات او الشركات من الخارج لتلبية متطلبات التمويل (Obstf..R.P، Krugman)

## 2. المتغيرات التابعة: (القطاع المصرفي):

أ. الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص: هو مجموعة القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية غير الحكومية إلى الأفراد والشركات الخاصة (World Bank: 2022).  
ب. ودائع القطاع الخاص: هي جميع الأموال المودعة لدى البنوك من قبل الأفراد والشركات الخاصة وتشمل الحسابات الجارية والودائع لأجل وتستخدم هذه الودائع لتوفير السيولة وتمويل الائتمان داخل الاقتصاد (IMF: 2021).

ج. العملة داخل المصرف: وهي تمثل النقد الفعلي المحتفظ به في البنوك إلى جانب الأرصدة النقدية السائلة التي تستخدم لتلبية الطلبات اليومية لسحب والعمليات المصرفية وهي عنصر أساسي في ادارة السيولة المصرفية (Bank for International Settlements: 2021).  
ثانياً. الصيغة الرياضية للنموذج القياسي:

$$Y1 = B_0 + B_1 (X_1) + B_2 (X_2) + B_3 (X_3) + e_i \dots\dots(1)$$

$$Y2 = B_0 + B_1 (X_1) + B_2 (X_2) + B_3 (X_3) + e_i \dots\dots(2)$$

$$Y3 = B_0 + B_1 (X_1) + B_2 (X_2) + B_3 (X_3) + e_i \dots\dots(3)$$

المطلب الثاني قياس وتحليل دور مصادر التمويل الدولي في تطوير القطاع المصرفي في العراق للمدة 2004-2023. باستخدام منهجية ARDL

أولاً. اختبار السكون: يتم التحقق أولاً من استقرارية جميع متغيرات النموذج من خلال إجراء اختبارات الاستقرار، وذلك لضمان عدم وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية محل الدراسة. ومن بين أبرز هذه الاختبارات.

1. اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller, ADF)، الذي يُستخدم لفحص مدى استقرارية المتغيرات. يقوم هذا الاختبار باختبار الفرضية العدمية ( $H_0: \beta = 1$ ) والتي تشير إلى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة. في حال رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ( $H_1: \beta < 1$ )، فإن ذلك يدل على أن السلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) ولا تحتوي على جذر وحدة.

أ. اختبار ديكي فولر عند المستوى:

جدول (2): اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج عند المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: X1, X2, X3, Y1, Y2, Y3		
Sample: 2004Q1 2023Q4		
Prob.**	Statistic	Method
0.0000	46.0545	ADF - Fisher Chi-square
0.3272	-0.44756	ADF - Choi Z-stat
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.		
Intermediate ADF test results UNTITLED		

Obs	Max Lag	Lag	Prob.	Series	
74	2	2	0.0000	X1	الاستثمار الاجنبي
74	2	2	0.8502	X2	المساعدات الدولية
74	2	2	0.8186	X3	القروض الخارجية
74	2	2	0.9481	Y1	الاتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص
74	2	2	0.9909	Y2	ودائع القطاع الخاص
74	2	2	0.1494	Y3	العملة داخل المصرف

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي.

تشير نتائج الجدول أعلاه، بشكل عام، إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (X1)، الذي أظهر استقرارية، مما يعني عدم احتوائه على جذر وحدة. في المقابل، فإن بقية المتغيرات اتسمت بعدم الاستقرار عند المستوى، مما يستدعي أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية من أجل تحقيق شروط النموذج الإحصائي وضمان استقرارية المتغيرات المدخلة في التحليل

ب. اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول:

جدول (3): اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)					
Series: X1, X2, X3, Y1, Y2, Y3					
Sample: 2004Q1 2023Q4					
Prob.**	Statistic	Method			
0.0000	48.0741	ADF - Fisher Chi-square			
0.0000	-5.07553	ADF - Choi Z-stat			
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					
Intermediate ADF test results D(UNTITLED)					
Obs	Max Lag	Lag	Prob.	Series	
73	2	2	0.0144	D(X1)	الاستثمار الاجنبي
73	2	2	0.0144	D(X2)	المساعدات الدولية
73	2	2	0.0292	D(X3)	القروض الخارجية
73	2	2	0.0241	D(Y1)	الاتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص
73	2	2	0.0151	D(Y2)	ودائع القطاع الخاص
73	2	2	0.0060	D(Y3)	العملة داخل المصرف

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تتجاوز مستوى الدلالة البالغ (5%)، مما يشير إلى أن الفروق الأولى لهذه السلاسل مستقرة. وبناءً عليه، فإن المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة في الفرق الأول، ولا توجد حاجة لأخذ الفرق الثاني، إذ تُعد استقرارية السلاسل الزمنية متحققة عند هذا المستوى

ثانياً. قياس وتحليل دور مصادر التمويل الدولي في تطوير الانتماء النقدي الممنوح للقطاع الخاص: لا يُشترط لإجراء نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) إجراء اختبارات السكون المسبقة لجميع السلاسل الزمنية، إلا أن الشرط الأساسي لتطبيق هذا النموذج يتمثل في عدم احتواء أي من المتغيرات على تكامل من الدرجة الثانية (I(2)). وبناءً على تحقق هذا الشرط، تم الشروع في تقدير النموذج، وكانت النتائج على النحو الآتي:

1. التقدير الأولي للنموذج:

جدول (4): نتائج التقدير الأولي ARDL

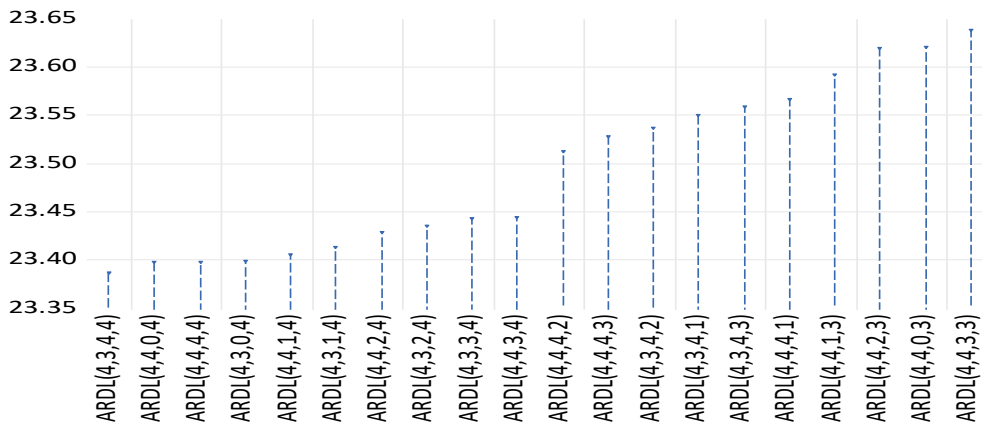
Dependent Variable: D(Y1)			
Method: ARDL			
Sample: 2005Q1 2023Q1			
Included observations: 73			
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3			
Selected model: ARDL(4,3,4,4)			
530864.1	Mean dependent Var	0.997329	R-squared
435407.5	S.D. dependent Var	0.996684	Adjusted R-squared
2.125096	Durbin-Watson stat	1546.957	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

أوضحت نتائج الجدول رقم (4) كفاءة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، إذ أظهرت النتائج أن معامل التحديد بلغ (99%)، مما يشير إلى قدرة النموذج العالية على تفسير التغيرات في المتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، كما أظهرت قيمة إحصائية F البالغة (1546.957) دلالة معنوية مرتفعة، مما يعزز من قوة النموذج الإحصائية. فضلاً عن ذلك، فإن قيمة إحصائية Durbin-Watson تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المشاهدات، مما يدعم موثوقية النتائج المتحصّل عليها.

2. نتائج ورسم اختبار اكاكي.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



شكل (1): اختبارات اكاكي

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews .13).

تشير نتائج الجدول رقم (5) والشكل رقم (1) إلى كل مما يأتي: أظهرت نتائج اختبار معايير تشير نتائج الجدول رقم (5) والشكل رقم (1) إلى كل مما يأتي: أظهرت نتائج اختبار معايير (Akaike Information Criteria - AIC) للمعلومات لاختيار أفضل نموذج ARDL من بين نماذج عدة ممكنة، كلما كانت قيمته أقل، كان النموذج أفضل من الناحية الإحصائية من حيث التوفيق بين جودة المطابقة وعدد المعلمات المستخدمة، نلاحظ أن النموذج ARDL(4,3,4,4) هو الذي حصل على أقل قيمة لـ (23.38737) AIC، مما يعني أنه أفضل نموذج بين النماذج المعروضة يحقق توازناً جيداً بين تبسيط النموذج ودقته في تمثيل البيانات وكما في الجدول الآتي:

جدول (5): درجات الإبطاء الزمني

Model Selection Criteria Table					
Dependent Variable: Y1					
Specification	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(4,3,4,4)	23.62494	23.98352	23.38737	-834.639126	26

الجدول: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

1. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: تشير نتائج الجدول رقم (6)، المعتمد على اختبار الحدود (Bound Test)، إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة. فقد بلغت القيمة الإحصائية (7.461546)، متجاوزة بذلك الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى دلالة 5(%). ويُعد هذا دليلاً على رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنه طويلة الأمد، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول.

جدول (6): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 3	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 73	
Value	Test Statistic
7.461546	=F-statistic

### Bounds Critical Values

1%		5%		10%		Sample Size
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
5.088	3.916	3.86	2.924	3.31	2.482	70

\* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

2. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: يتكوّن نموذج تصحيح الخطأ من قسمين رئيسيين: القسم الأول يتضمن مروّانات الأجل القصير، كما هو موضح في الجدول رقم (7)، في حين يركّز القسم الثاني على تقدير مروّانات الأجل الطويل. وقد أسفرت نتائج التقدير عن الآتي:

أ. الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل القصير:

جدول (7): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: D(Y1)					
Method: ARDL					
Sample: 2005Q1 2023Q1					
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3					
Selected model: ARDL(4,3,4,4)					
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
0.0000	6.330187	0.000577	-0.003655	COINTEQ*	تصحيح الخطأ
0.0013	3.360535	0.083962	0.282156	D(X1)	الاستثمار الاجنبي
0.0074	2.774751	0.089944	0.249572	D(X2)	المساعدات الدولية
0.0012	-3.406221	0.015093	-0.051409	D(X3)	القروض الخارجية
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.					

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

تحليل نتائج الأثر في الأجل القصير كما يأتي:

1. لاستثمار الأجنبي: أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين الاستثمار الأجنبي والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، إذ يشير معامل الارتباط الإيجابي إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار (0.282156) وحدة.
2. المساعدات الدولية: تبين أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين المساعدات الدولية والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص. ووفقاً للنتائج، فإن كل زيادة في المساعدات الدولية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار (0.249572) وحدة.
3. القروض الخارجية: كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين القروض الخارجية والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، إذ يُظهر معامل الارتباط السلبي أن كل زيادة في القروض الخارجية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار (-0.051409) وحدة.

ب. الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل الطويل:

جدول (8): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *	
0.0044	2.944483	2.068160	6.089662	X1	الاستثمار الاجنبي
0.3145	-1.013004	2.278904	-2.308538	X2	المساعدات الدولية
0.4889	0.695697	0.125475	0.087292	X3	القروض الخارجية
0.1822	-1.347540	13520046	-18218816	C	الحد الثابت
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.					

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

تحليل نتائج الأثر: بينت النتائج الآتي:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، حيث كانت الإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5%. ويعني ذلك أن زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار (6.089666) وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.
  2. أما بالنسبة لتأثير المساعدات الدولية، فقد أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة الإحصائية بينها وبين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، مما يشير إلى عدم وجود تأثير ملموس لزيادة المساعدات الدولية على هذا النوع من الائتمان، وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
  3. وبالمثل، أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين القروض الخارجية والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، مما يدل على أن أي زيادة في القروض الخارجية لا تُترجم بالضرورة إلى زيادة في حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع، وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
- ج. معادلة الانحدار:

جدول (9): معادلة الانحدار (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

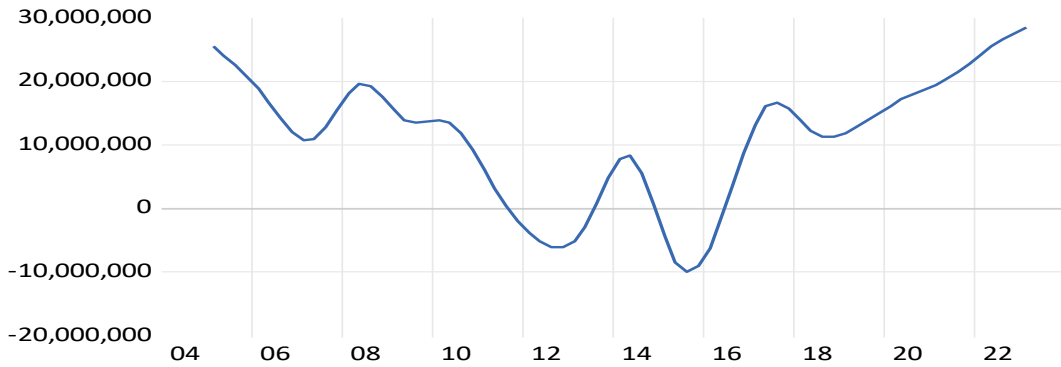
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
$CE = Y1(-1) - (6.089662 * X1(-1) - 2.308538 * X2(-1) + 0.087292 * X3(-1) - 18218816)$

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

د. سلسلة التكامل المشترك:

### Cointegrating Series

ARDL Cointegrating Series



شكل (2): سلسلة التكامل المشترك

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views13.

3. الاختبارات التشخيصية: من أجل ضمان دقة النتائج المستخلصة من الاختبارات السابقة، سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى صلاحية النموذج وسلامة النتائج الإحصائية المتوصل إليها.
- أ. مشكلة الارتباط الذاتي: تم التحقق من وجود الارتباط الذاتي باستخدام اختبار LM، والذي يهدف إلى الكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي في قيم المتغير العشوائي. وبالاعتماد على إحصائية (F) التي بلغت قيمتها (0.2536)، تبين أنها غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. وعليه، يمكن القول بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النموذج.

جدول (10): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.2536	Prob. F(2,52)	1.408754	F-statistic
0.1535	Prob. Chi-Square(2)	3.752052	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.  
 ب. اختبار ثبات التباين للأخطاء: توجد اختبارات عدة تُستخدم للكشف عن مدى تجانس أو عدم تجانس تباين الأخطاء في النماذج القياسية، ومن أبرزها اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، الذي يعتمد في تقييمه على القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي ( $\chi^2$ ). وقد تم تطبيق هذا الاختبار في النموذج محل الدراسة، وجاءت النتائج موضحة في الجدول رقم (11) أدناه.

جدول (11): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.2184	Prob. F(1,70)	4.320105	F-statistic
0.2280	Prob. Chi-Square(1)	4.185241	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.  
 يتبين من الجدول رقم (11) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي ( $\chi^2$ ) الخاصة بنموذج الدراسة قد بلغت (0.2184)، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية المعتمد (5%). وبناءً عليه، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن "تباين أخطاء النموذج ثابت"، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود عدم تجانس في تباين الأخطاء. وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس في النموذج قيد التحليل.

ثالثاً. قياس وتحليل دور مصادر التمويل الدولي في تطوير ودائع القطاع الخاص: لا يُشترط إجراء اختبارات السكون المسبقة لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذ لا يُعدّ هذا الإجراء شرطاً ضرورياً لتقدير النموذج. ومع ذلك، يُعدّ القيد الأساس لتطبيق هذا النموذج هو التأكد من عدم احتواء السلاسل الزمنية على متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (I(2)). وبناءً على تحقق هذا الشرط، تم الشروع في عملية التقدير، وأسفرت النتائج عما يأتي:

### 1. التقدير الأولي للنموذج:

جدول (12): نتائج التقدير الأولي ARDL

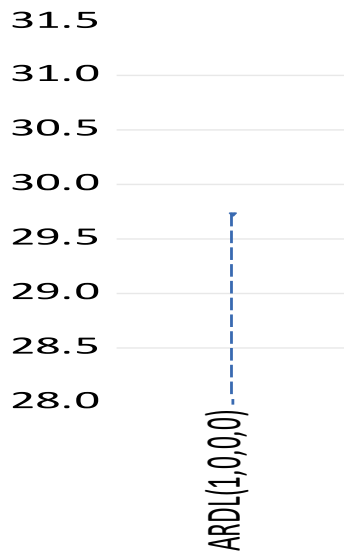
Dependent Variable: D(Y2)			
Method: ARDL			
Sample: 2005Q1 2023Q1			
Included observations: 76			
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3			
Selected model: ARDL(1,0,0,0)			
23513148	Mean dependent Var	0.997893	R-squared
14197185	S.D. dependent Var	0.997775	Adjusted R-squared
1.167634	Durbin-Watson stat	8407.618	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

أوضحت نتائج الجدول رقم (12) كفاءة نموذج الانحدار الذاتي للبطء الموزع حسب النموذج (ARDL)، إذ أظهرت النتائج أن معامل التحديد بلغ 99%، مما يشير إلى قدرة النموذج العالية على تفسير التغيرات في المتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، كما أظهرت قيمة إحصائية F البالغة (8407.618) دلالة معنوية مرتفعة، مما يعزز من قوة النموذج الإحصائية. فضلاً عن ذلك، فإن قيمة إحصائية Durbin-Watson تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المشاهدات، مما يدعم موثوقية النتائج المتحصّل عليها.

## 2. نتائج ورسم اختبار اكاكي.

### Akaike Information Criteria



الجدول: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews .13).

تشير نتائج الجدول رقم (13) والشكل رقم (3) إلى كل مما يأتي: أظهرت نتائج اختبار معايير (Akaike Information Criteria - AIC) للمعلومات لاختيار أفضل نموذج ARDL من بين نماذج عدة ممكنة، كلما كانت قيمته أقل، كان النموذج أفضل من الناحية الإحصائية من حيث التوفيق بين جودة المطابقة وعدد المعلمات المستخدمة، نلاحظ أن النموذج ARDL(1,0,0,0) هو الذي حصل على أقل قيمة لـ (AIC 29.73070)، مما يعني أنه أفضل نموذج بين النماذج المعروضة يحقق توازناً جيداً بين تبسيط النموذج ودقته في تمثيل البيانات وكما في الجدول الآتي:

جدول (13): درجات الابطاء الزمني

Model Selection Criteria Table					
Dependent Variable: Y2					
Specification	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(1,0,0,0)	29.79198	29.88404	29.73070	-1124.76669	1

الجدول: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

3. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: تشير نتائج الجدول رقم (14)، المعتمد على اختبار الحدود (Bound Test)، إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة. فقد بلغت

القيمة الإحصائية (22.138097)، متجاوزة بذلك الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة عند كل المستويات دلالة 5(%) . ويُعد هذا دليلاً على رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنه طويلة الأمد، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول.

جدول (14): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 3	
Sample size: 76	
Value	Test Statistic
22.138097	F-statistic

#### Bounds Critical Values

1%		5%		10%		Sample Size
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
5.092	4.048	3.862	2.946	3.334	2.482	75
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13

4. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: يتألف نموذج تصحيح الخطأ من جزأين رئيسيين؛ يتناول الجزء الأول المرونات على المدى القصير كما هو موضح في الجدول رقم (7)، في حين يختص الجزء الثاني ب المرونات على المدى الطويل، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل القصير.

جدول (15): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: D(Y2)					
Method: ARDL					
Sample: 2004Q1 2023Q1					
Included observations: 76					
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): X1 X2 X3					
Selected model: ARDL(1,0,0,0)					
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
0.0002	3.858169	0.007357	-0.028384	COINTEQ*	تصحيح الخطأ
0.0049	-2.904468	0.070206	-0.203911	D(X1)	الاستثمار الاجنبي
0.0342	-2.159172	0.084586	-0.182636	D(X2)	المساعدات الدولية
0.0984	1.674388	0.007156	0.011981	D(X3)	القروض الخارجية
0.4814	0.707741	545398.3	386000.7	C	
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.					

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13

تحليل نتائج الأثر في الأجل القصير كما يأتي:

1. تبين أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وودائع القطاع الخاص علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5(%)، إذ تشير الإشارة السالبة إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض وودائع القطاع الخاص بنحو (0.203911-) وحدة، ما يعكس أثرًا سالبًا للاستثمار الأجنبي على حجم هذه الودائع وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
2. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند نفس مستوى المعنوية (5%) بين المساعدات الدولية وودائع القطاع الخاص. إذ يفهم من الإشارة السالبة أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المساعدات الدولية تقابلها انخفاض في وودائع القطاع الخاص يُقدَّر بنحو (0.182636-) وحدة وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
3. في المقابل، لم تُظهر القروض الخارجية دلالة إحصائية في تفسير التغيرات الحاصلة في وودائع القطاع الخاص. وهذا يعني غياب علاقة معنوية بين المتغيرين، إذ إن التغير في القروض الخارجية لا يفضي إلى تأثير يعتد به على مستوى وودائع القطاع الخاص

أ. الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل الطويل.

جدول (16): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *
0.0143	2.510574	2.861553	7.184142	X1 الاستثمار الاجنبي
0.0914	1.710474	3.761864	6.434572	X2 المساعدات الدولية
0.1300	-1.531354	0.275649	-0.422117	X3 القروض الخارجية
0.5137	-0.656299	20721448	-13599472	C الحد الثابت

Note: \* Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

تحليل نتائج الأثر في الأجل الطويل:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين الاستثمار الأجنبي وودائع القطاع الخاص. ويفهم من الإشارة الموجبة أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى ارتفاع وودائع القطاع الخاص بمقدار (7.184142) وحدة، ما يدل على أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على حجم الودائع الخاصة وهذا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
2. أما فيما يخص المساعدات الدولية، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين وودائع القطاع الخاص. وهذا يشير إلى أن التغيرات في المساعدات الدولية، وإن وُجدت، لا تنعكس بشكل معنوي على حجم وودائع القطاع الخاص.
3. كما لم تُسجل القروض الخارجية دلالة إحصائية تُذكر في تفسير سلوك وودائع القطاع الخاص. وعليه، فإن أي زيادة في حجم القروض الخارجية لا يُتوقع أن تُسهم في رفع مستوى الودائع الخاصة، مما يدل على غياب علاقة معنوية بين المتغيرين.

ب. معادلة الانحدار:

جدول (17): معادلة الانحدار (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

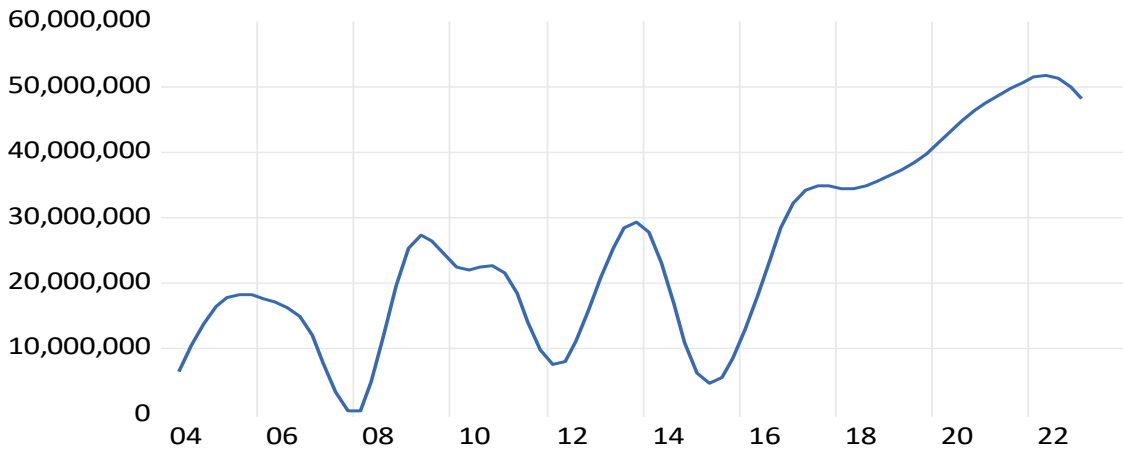
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
$CE = Y2(-1) - (7.184142 * X1 + 6.434572 * X2 - 0.422117 * X3 - 13599472)$

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

ج. سلسلة التكامل المشترك:

**Cointegrating Series**

## ARDL Cointegrating Series



شكل (4): سلسلة التكامل المشترك

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

1. الاختبارات التشخيصية: للتحقق من موثوقية النتائج ودقة الاستنتاجات، سيتم إجراء اختبارات تشخيصية لضمان سلامة النموذج وخلوه من المشكلات الاقتصادية والقياسية المحتملة: مشكلة الارتباط الذاتي: تم التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (أو ما يُعرف بالارتباط التسلسلي) من خلال نتائج اختبار (LM Test)، وذلك بالاستناد إلى إحصائية (F) التي بلغت (0.0876). ونظرًا لأن هذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (5%)، فإنه يمكن الاستنتاج بعدم وجود ارتباط تسلسلي في قيم المتغير العشوائي، مما يشير إلى سلامة النموذج من هذه المشكلة.

جدول (18): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.0876	Prob. F(2,69)	1634.3875	F-statistic
0.0827	Prob. Chi-Square(2)	74.428893	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

2. اختبار ثبات التباين للأخطاء: للتحقق من ثبات تباين الأخطاء، تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey المعتمد على القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي المربعة ( $\chi^2$ )، وقد عُرضت النتائج في الجدول رقم (19)

جدول (19): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.0984	Prob. F(1,73)	141.94295	F-statistic
0.0980	Prob. Chi-Square(1)	49.528125	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

تشير نتائج الجدول رقم (19) إلى أن القيمة الاحتمالية (0.0984) تفوق مستوى (5%)، مما يعنى قبول فرضية ثبات التباين ورفض وجود تباين غير ثابت في أخطاء النموذج

رابعاً. قياس وتحليل دور مصادر التمويل الدولي في تطوير العملة داخل المصرف: لا يشترط نموذج ARDL إجراء اختبارات سكون مسبقة، وإنما يشترط فقط عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية ((I(2)). وبناءً عليه، تم التقدير وكانت النتائج كما يأتي.

### 1. التقدير الأولي للنموذج:

جدول (20): نتائج التقدير الأولي ARDL

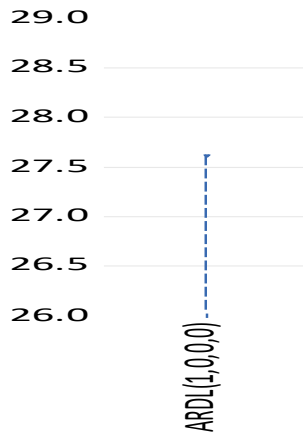
Dependent Variable: D(Y3)			
Method: ARDL			
Sample: 2004Q1 2023Q1			
Included observations: 76			
Dependent lags: 1 (Automatic)			
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3			
Selected model: ARDL(1,0,0,0)			
3697183	Mean dependent Var	0.979756	R-squared
1587389	S.D. dependent Var	0.978616	Adjusted R-squared
0.24069	Durbin-Watson stat	859.0686	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

أوضحت نتائج الجدول رقم (20) كفاءة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، إذ أظهرت النتائج أن معامل التحديد بلغ (97%)، مما يشير إلى قدرة النموذج العالية على تفسير التغيرات في المتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، كما أظهرت قيمة إحصائية F البالغة (859.0686) دلالة معنوية مرتفعة، مما يعزز من قوة النموذج الإحصائية. فضلاً عن ذلك، فإن قيمة إحصائية Durbin-Watson تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المشاهدات، مما يدعم موثوقية النتائج المتحصّل عليها.

### 2. نتائج ورسم اختبار اكاكي:

Akaike Information Criteria



شكل (5): اختبار اكاكي

تشير نتائج الجدول رقم (21) والشكل رقم (5) إلى كل مما يأتي:  
أظهرت نتائج اختبار معايير (Akaike Information Criteria - AIC) للمعلومات  
لاختيار أفضل نموذج ARDL من بين نماذج عدة ممكنة، كلما كانت قيمته أقل، كان النموذج أفضل  
من الناحية الإحصائية من حيث التوفيق بين جودة المطابقة وعدد المعلمات المستخدمة، نلاحظ أن  
النموذج ARDL(1,0,0,0) هو الذي حصل على أقل قيمة لـ (AIC 27.61149)، مما يعني أنه  
أفضل نموذج بين النماذج المعروضة يحقق توازناً جيداً بين تبسيط النموذج ودقته في تمثيل البيانات  
وكما في الجدول الآتي:

جدول (21): درجات الابطاء الزمني

Model Selection Criteria Table					
Dependent Variable: Y2					
Specification	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(1,0,0,0)	27.67277	27.76483	27.61149	-1044.23694	1

الجدول: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

3. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: تشير نتائج الجدول رقم (22)، المعتمد على اختبار الحدود (Bound Test)، إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة. فقد بلغت القيمة الإحصائية (3.921476)، متجاوزة بذلك الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة عند كل المستويات دلالة 5(%) . ويُعد هذا دليلاً على رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول.

جدول (22): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 3	
Sample size: 76	
Value	Test Statistic
3.921476	F-statistic

#### Bounds Critical Values

1%		5%		10%		Sample Size
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
5.092	4.048	3.862	2.946	3.334	2.482	75
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13

4. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين: الأول يختص بمروانات الأجل القصير (الجدول 89)، والثاني بمروانات الأجل الطويل، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

أ. الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل القصير.  
جدول (23): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: D(Y2)					
Method: ARDL					
Sample: 2004Q1 2023Q1					
Included observations: 76					
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): X1 X2 X3					
Selected model: ARDL(1,0,0,0)					
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
0.0001	0.307332	0.028520	0.008765	COINTEQ*	تصحيح الخطأ
0.7292	0.347465	0.025028	0.008697	D(X1)	الاستثمار الاجنبي
0.0256	2.279913	0.030317	0.069122	D(X2)	المساعدات الدولية
0.0106	-2.624642	0.002480	-0.006509	D(X3)	القروض الخارجية
0.1150	1.595265	208920.9	333284.2	C	
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.					

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

تحليل نتائج الأثر في الأجل القصير كما يأتي:

- ❖ عدم معنوية الدالة اي عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي والعملة داخل المصرف أي إن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة فأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة العملة داخل المصرف.
- ❖ أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين المساعدات الدولية والعملة داخل المصرف، إذ تؤدي زيادة وحدة واحدة من المساعدات إلى ارتفاع العملة بمقدار (0.069122).
- ❖ كما تبين وجود علاقة عكسية معنوية بين القروض الخارجية والعملة داخل المصرف، إذ تُخفض كل وحدة إضافية من القروض العملة بمقدار (0.006509).

ب. الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل الطويل:

جدول (24): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *	
0.8390	-0.203901	4.866021	-0.992188	X1	الاستثمار الاجنبي
0.7500	-0.319823	24.65732	-7.885997	X2	المساعدات الدولية
0.7609	0.305427	2.431413	0.742621	X3	القروض الخارجية
0.7835	-0.275761	137887180	-38024003	C	الحد الثابت
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.					

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

تحليل نتائج الأثر في الأجل الطويل:

- ❖ عدم معنوية الدالة أي عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي والعملة داخل المصرف أي إن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة فأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة العملة داخل المصرف وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.

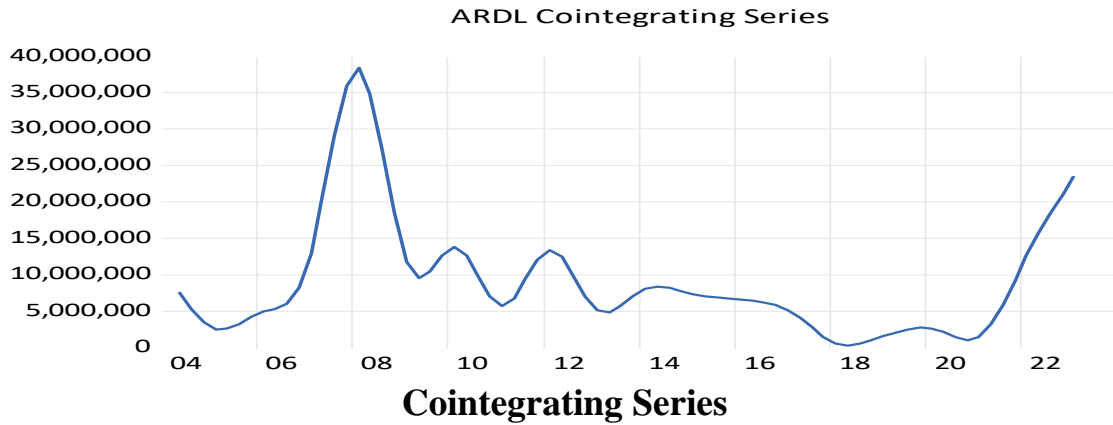
- ❖ عدم معنوية الدالة أي عدم وجود علاقة بين المساعدات الدولية والعملة داخل المصرف أي إن زيادة المساعدات الدولية بوحدة واحدة فأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة العملة داخل المصرف وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
- ❖ عدم معنوية الدالة أي عدم وجود علاقة بين القروض الخارجية والعملة داخل المصرف أي إن زيادة القروض الخارجية بوحدة واحدة فأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة العملة داخل المصرف وهذا لا يتوافق مع فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية.
- ج. معادلة الانحدار:

جدول (25): معادلة الانحدار (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

Deterministics: Rest. constant (Case 2)
$CE = Y3(-1) - (-0.992188 * X1 - 7.885997 * X2 + 0.742621 * X3 - 38024003)$

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

د. سلسلة التكامل المشترك:



شكل (6): سلسلة التكامل المشترك

5. الاختبارات التشخيصية: لضمان دقة النتائج، سيتم إجراء اختبارات تشخيصية للتحقق من سلامة النموذج وصحة التقديرات.:

أ. مشكلة الارتباط الذاتي: تم التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي باستخدام اختبار LM، حيث بلغت قيمة إحصائية (F) نحو (0.0564)، وهي غير دالة عند مستوى 5%، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في المتغير العشوائي.

جدول (26): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.0564	Prob. F(2,69)	899.8154	F-statistic
0.0558	Prob. Chi-Square(2)	73.19366	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

ب. اختبار ثبات التباين للأخطاء: يعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey أحد أبرز الاختبارات المستخدمة للتحقق من تجانس تباين الأخطاء، ويعتمد على القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي ( $\chi^2$ ). وقد عرضت النتائج في الجدول (27) الآتي.

جدول (27): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.0777	Prob. F(1,73)	108.0338	F-statistic
0.0760	Prob. Chi-Square(1)	44.75703	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13  
تبين من الجدول رقم (27) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي المربعة بلغت (0.0777)، وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%)، مما يستوجب قبول الفرضية العدمية القائلة بثبات تباين أخطاء النموذج، ورفض الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تباين غير ثابت في الأخطاء  
تبين من الجدول رقم (27) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي المربعة بلغت (0.0777)، وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%)، مما يستوجب قبول الفرضية العدمية القائلة بثبات تباين أخطاء النموذج، ورفض الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تباين غير ثابت في الأخطاء

#### الاستنتاجات والمقترحات

##### أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج اختبار السكون أن جميع المتغيرات قيد الدراسة أصبحت مستقرة عند المستوى الأول للفروق، مما يؤكد إمكانية استخدامها في التحليل القياسي دون الحاجة إلى التحول إلى الفروق الثانية.
2. أثبت اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (مصادر التمويل الدولي) والمتغيرات التابعة (مؤشرات القطاع المصرفي)، مما يعكس ترابطاً هيكلياً مستقرًا فيما بينها على المدى الطويل.
3. أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث بلغت قيمة العلاقة على المدى القصير (0.28) وعلى المدى الطويل (6.09)، مما يدل على دور الاستثمار الأجنبي في تحفيز النشاط الائتماني.
4. سُجّلت علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي وودائع القطاع الخاص على المدى القصير بقيمة (-0.20)، في حين تحولت هذه العلاقة إلى طردية على المدى الطويل بقيمة (7.18)، ما يشير إلى أثر تراكمي إيجابي بمرور الوقت.
5. لم يُلاحظ وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي وحجم العملات داخل المصارف سواء على المدى القصير أو الطويل، مما يشير إلى حيادية هذا المصدر من التمويل تجاه هذا المتغير المصرفي.
6. أظهرت المساعدات الدولية علاقة طردية مع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على المدى القصير بقيمة (0.25)، إلا أن هذه العلاقة اتسمت ببعض التباين، ما قد يعكس تأثيراً غير مستقر أو مشروطاً بعوامل اقتصادية أخرى.
7. لوحظت علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الدولية وودائع القطاع الخاص بلغت (-0.18) على المدى القصير، وذلك عند مستوى معنوية 5%، مما قد يشير إلى توجه هذه المساعدات نحو الإنفاق الاستهلاكي بدلاً من الادخار.
8. تم تسجيل علاقة طردية معنوية بين المساعدات الدولية والعملات داخل المصارف على المدى القصير بقيمة (0.069)، بينما لم تُسجّل علاقة تُذكر على المدى الطويل، مما يشير إلى أثر وقتي محدود لهذا النوع من التمويل.

9. أظهرت القروض الخارجية علاقة عكسية ضعيفة مع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بقيمة (-0.05)، دون دلالة معنوية، مما يعكس محدودية تأثيرها في تنشيط الائتمان المحلي.
10. لم تُظهر النتائج أي تأثير معنوي للقروض الخارجية على ودائع القطاع الخاص، مما يدل على أن هذا النوع من التمويل لا يساهم بشكل مباشر في تعزيز قاعدة الودائع المصرفية.
11. سُجّلت علاقة عكسية دالة إحصائياً بين القروض الخارجية والعملاء داخل المصارف على المدى القصير بقيمة (-0.0065)، في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة على المدى الطويل، مما يعكس أثراً محدوداً ومؤقتاً لهذه القروض على السيولة النقدية المتوفرة داخل الجهاز المصرفي.
- ثانياً المقترحات:**

1. تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر إيجابي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، خصوصاً على المدى الطويل، مما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو.
2. تصميم سياسات مالية مرنة تستوعب العلاقة المتغيرة بين الاستثمار الأجنبي وودائع القطاع الخاص، خصوصاً مع اختلاف الاتجاه بين الأجلين القصير والطويل.
3. إعادة تقييم فاعلية المساعدات الدولية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية بدلاً من التوسع النقدي غير المرتبط بزيادة الائتمان أو الادخار، خصوصاً مع ظهور بعض التناقضات في تأثيرها.
4. تعزيز الرقابة على استخدام المساعدات الدولية لضمان تأثيرها الإيجابي، والحد من أثارها السلبية على ودائع القطاع الخاص.
5. الحد من الاعتماد المفرط على القروض الخارجية، نظراً لأثرها العكسي على مؤشرات الاستقرار المالي، خاصة الائتمان الممنوح والعملة داخل المصرف في الأجل القصير.
6. تحفيز تنمية المصادر المحلية للتمويل لتقليل الحاجة إلى القروض الخارجية، ودعم الاستقرار النقدي عبر تحسين أداء القطاع المصرفي.
7. ضرورة قيام السلطات النقدية بتحليل ديناميكي مستمر لتأثير هذه المتغيرات على القطاع المالي، خصوصاً في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.
8. التركيز على الأثر الزمني للسياسات الاقتصادية، خاصة أن بعض المتغيرات تظهر أثراً متعكساً بين الأجل القصير والطويل، مما يتطلب تبني نهج متوازن في اتخاذ القرار.

#### المصادر

##### أولاً المصادر العربية:

1. الجباري، عمر محي الدين (2009)، التمويل الدولي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
2. الموصللي، بشير، (2003)، البورصة وكيفية المضاربة والاستثمار، دار المعرفة، الطبعة الاولى، عمان.
3. الزغبى، خيام، (2021)، التمويل الدولي، منشورات جامعة الفرات، سورية.
4. جمال، محمد، (2016)، موسوعة التمويل: التمويل الدولي 1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
5. بضياف، عبد المالك، (2019)، التمويل الدولي، مطبوعة جامعية، جامعة 8 ماي 1945، قائمة، الجزائر.

6. صحراوي، جمال الدين، (2023)، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي، دراسة قياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 1، ص270-292.

7. سعد. منتظر فاضل، (2015)، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث.  
ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gordon, W. J., (2013), International economics. Pearson Education 1.
2. Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J., (2015), International economics: Theory and policy (10th ed.). Pearson Education.
3. Mosse, D., (2011), Aid, development and international relations. Polity Press 3.
4. International Monetary Fund (IMF), (2021), Monetary and financial statistics manual and compilation guide. IMF Publications.  
<https://www.imf.org/en/Publications/Manuals-Guides>
5. Bank for International Settlements (BIS), (2021), Liquidity and currency management in the banking sector.  
<https://www.bis.org/publ/bppdf/bispap114.pdf>
6. World Bank, (2022), Domestic credit to private sector (% of GDP). The World Bank Data Catalog.  
<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=world-development-indicators>